

دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية

The role of commercial banks in financing economic development

قوادرية خديجة¹، قاضي عبد الرزاق²، راجف نصيرة³¹ أ. مخبر الجماعات المحلية والتسيير (البلدية 02)، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)، khadidjakouadria26@gmail.com² أ. مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر-جامعة خميس مليانة (الجزائر)، abderrazak.kadi@univ-dbk.com.dz³ أ. مخبر ريادة الأعمال والتنمية السياحية المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)، radjefnacera18@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/03/20

تاريخ القبول: 2022-03-12

تاريخ الاستلام: 2022-03-03

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البنوك التجارية وكيفية مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية، وتحقيقاً لهدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية، بينما أوصت الدراسة على ضرورة تدعيم وتطوير مراكز البحث العلمي داخل سلطة النقد بهدف توفير بيانات ومعلومات تساعد إدارة البنوك التجارية على اتخاذ قراراتها من جهة وتساعد العملاء والمستثمرين في قراراتهم.

كلمات مفتاحية: بنك تجاري، تمويل، تنمية اقتصادية، مصارف.

تصنيف JEL: G21, G23, E4.

Abstract:

This study aims to highlight the role of commercial banks and how they contribute to the financing of economic development, and to achieve the goal of the study was based on the descriptive approach, and the study found that commercial banks have a positive impact on economic development, through their active contribution to the revitalization of economic life, while the study recommended the need to strengthen and develop scientific research centers within the Monetary Authority in order to provide data and information to help the management of commercial banks make their decisions on the one hand and help customers and investors in their decisions.

Keywords: Commercial bank, finance, economic development, banks.

Jel Classification Codes: G21, G23, E4.

المؤلف المرسل: قاضي عبد الرزاق abderrazak.kadi@univ-dbk.com.dz

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة مناحي الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية، وتحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج، و إن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تسعى هذا الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء إستراتيجية تنموية، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع.

كما يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية، ويعتبر إحدى الدعائم الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول، إذ أنه يعد من بين الأجهزة الفعالة التي يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويعد تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعوقات التي تعمل أحيانا على فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول، وتقوم البنوك التجارية بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة، لذلك حدوث نمو في البنوك التجارية سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة، لما تقوم به من عمليات تكفل توفير التمويل لاستثمارات الدول، فهي تعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة، خاصة بمراحل النمو الأولى للاقتصاد، ويتضح دور البنوك التجارية في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة والتجارة والزراعة، وقدرته أيضا على حشد الودائع حيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين، وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد إذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية، التي ستؤدي إلى خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات.

1.1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- إلقاء الضوء على المفاهيم والحيثيات الأساسية لكل من البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية.
- محاولة الكشف عن أهم الجوانب التي يتم خلالها تمويل التنمية الاقتصادية من خلال البنوك التجارية.
- التعرف على أهمية البنوك التجارية ومدى مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية.
- محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية.

– محاولة تقديم بعض الحلول والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تفعيل دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية.

2.1 مشكلة البحث:

تعتبر البنوك التجارية إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول، إذ أنها تعد من بين الأجهزة الفعالة التي يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحمل مركزاً حيويًا في النظم الاقتصادية والمالية لما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي والتوزيع الكفء لها في مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال، وعليه كانت إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية؟

3.1 منهج البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى أهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليلي، وهذا من خلال دراسة ومناقشة مختلف العناصر التي تبرز دور البنوك التجارية وكيفية مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية.

2. مفاهيم وأساسيات حول البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية:

لتحقيق التنمية الاقتصادية تسعى الدول لإعادة بناء هيكل الاقتصاد الوطني ببناء إستراتيجية تنموية حسب ما تقتضيه الظروف مرفقة باستثمارات ومشاريع اقتصادية، ويعتبر التمويل أهم عقبة تعيق عملية التنمية الاقتصادية، فنمو اقتصاد البلد مرتبط بتمويله، وعملية التنمية الاقتصادية تتطلب دراسات عميقة واحترام قواعد معينة من أجل استغلال الموارد المالية المتاحة بعقلانية وبطريقة رشيدة تمكن من الاستفادة منها، وتعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة أو ندرة التمويل يحدد هامش اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي، وذلك يؤثر بالضرورة على نجاح السياسة المتبعة.

1.2 ماهية البنوك التجارية:

تحظى البنوك التجارية بأهمية بالغة في أي اقتصاد، حيث تساهم بشكل كبير في زيادة نموه، أي أنها من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث وكذلك العصب المحرك له.

1.1.2 نشأة البنوك التجارية:

في هذا السرد المختصر لتاريخ البنوك سنرى كيف أنها ورثت فعاليات التاجر الذي يقبل الودائع والصائغ الذي يقبل الودائع المعدنية والصيرفي الذي يتبادل العملات والمرابي الذي يقرض الغير بالربا، ثم أضافت لكل تلك الفعاليات خدمات أخرى متعددة، كما هو موضح في السياق التالي: (القزويني، 2011،

صفحة 25)

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم، بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى لفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عمالات أجنبية أو محلية.

أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة في القرون الوسطى (القرن الثالث عشر والرابع عشر) بعد ازدهار المدن الإيطالية خاصة جنوه وفلورنسه، على اثر الحروب الصليبية، فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش، كما أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء.

وترتب على كل هذا النشاط تكديسا في الثروات ونموا متزايد للفعاليات المصرفية، وكان التاجر والصائغ والصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات اسمية، ثم بدأ تحويل الودائع من اسم لاسم (أي نقل الحق في قيمتها) بحضور الطرفين، وفيما بعد بمجرد التظهير، وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله (أي بدون تعين اسم المستفيد) التي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت (أي النقود الورقية بشكله الحديث).

وعلى اثر الاكتشافات الجغرافية الكبرى بدأ مركز الثقل في التجارة ينتقل ابتداء من القرن السادس عشر من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي، وخاصة بعد أن أصبح البحر الأبيض غير امن بالنسبة لأوروبا (اندحار الصليبيين نهائيا، بعد سقوط القسطنطينية وتنامي القوة العسكرية الإمبراطورية العثمانية، . تزايد ما تسميه أوروبا بالقرصنة البحرية....." الخ)، وقد شهد الساحل الأوربي المطل المحيط الأطلسي ارتفاع شأن اسبانيا والبرتغال (السباقتين في الاكتشاف والفتوحات) ثم هولندا ثم انكلترا وفرنسا، وقد ازدهرت الأعمال المصرفية في هذه الدول نتيجة تدفق الخيرات والمعادن النفيسة عليها، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومنذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا وكان أكثرها صغيرا وعائليا (لضمان حماية المودع، باعتبار أن ثروة العائلة تسند وديعة المودع وتشكل ضمانا إضافيا).

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية (ومن مظاهرها تكتل المنتجين بشكل كارتل واندماج المشروعات بشكل ترست واستحواذ القوي منها على الضعيف)، بدأت حركة البنوك تركز بواسطة الاندماج أو بطريق الشركة القابضة (أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى) وقد توسع نطاق حركة التركيز بعد الحرب العالمية الأولى في معظم البلدان الرأسمالية، وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك، فقصرت حق إصدار الأوراق النقدية (البنكنوت) على بنوك

معينة عرفت بالبنوك المركزية، في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية وخاصة خلق نقود الودائع.

2.1.2 تعريف البنوك التجارية:

أعطيت عدة تعريفات للبنوك التجارية من طرف مختلف الكتاب والاقتصاديين ولكن معظمها تتشارك في نفس الخصائص التي تتميز بها هذه البنوك، ومن بين هذه التعريفات نجد:

البنوك التجارية هي " تلك المؤسسات التي تخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع أوراق تجارية وتحصيل كبنواتها، وتحصيل الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها، وبراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح اعتمادات مستندية، وإصدار خطابات الضمان، وتأجير الخزائن الحديدية.. الخ". (عطية، 2003، صفحة 12)

كما تم تعريفها أيضا على أنها " المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض)، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء ويفتح لهم حسابات لديه ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم القروض لطالبي التمويل". (الموسمي، 2000، صفحة 273)

في حين يرى البعض البنوك التجارية على أنها " المؤسسات التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة النقود المصرفية والودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات، والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية". (جلدة، 2009، صفحة 13)

من خلال كل هذه التعريفات نستخلص بأن البنوك التجارية تتميز ببعض الخصائص أهمها:

- القدرة على منح الائتمان عن طريق إضافة نقودا مصرفية إلى كمية النقود.
- يعتمد الجزء الأكبر في مواردها على الودائع.
- تقوم بتقديم خدمات أخرى خرج تلقي الودائع ونح القروض، كبيع أو شراء الأوراق التجارية.
- ومنه نستنتج بأن البنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

3.1.2 أهداف البنوك التجارية:

يمثل البنك التجاري أهمية كبيرة في الاقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها، وقد أشار البعض أن أهداف البنك التجاري تنقسم إلى ما يلي: (محمد سمير، 2009، صفحة 120)

1.3.1.2 أهداف عامة:

هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

2.3.1.2 أهداف وظيفية:

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة كغيرهما.

كما أشار البعض الآخر أن أهداف البنك التجاري تتضمن ما يلي:

- أهداف عامة: وهي التي تتركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل.
- أهداف فرعية: وهي مجموعة الأهداف التي تتمثل فيما يلي:
- تحقيق الأمان: أي العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال والانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في النشاط أو أكثر من أنشطة البنك التجاري.
- الخدمة: يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة.
- النمو: وهو يركز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.

3. وظائف البنوك التجارية، أهميتها واستخداماتها:

تعتبر البنوك التجارية إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويزدهر دون الاستعانة بها، فهي تقوم بمجموعة من الوظائف والاستخدامات، كما تلها أهمية كبيرة في شتى المجالات.

1.3 وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف مختلفة إلى جانب الوظيفة الأساسية وهي خلق النقود الكتابية، وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الوظائف: (عاشوري، 2011، الصفحات 11-12)

1.1.3 خلق نقود الودائع: يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع النقود انتشاراً في المجتمعات الحديثة، الفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية مدفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم التي في البنوك التجارية.

2.1.3 قبول الودائع: يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتم خلق النقود المصرفية عن طريق هاته الودائع وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، وهي على عدة أنواع (ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإخطار، ودائع الادخار....).

3.1.3 تقديم القروض: وهو ما يعرف بمنح الائتمان، حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض، يعتبر من المهام التقليدية للبنوك التجارية، حيث يقوم البنك التجاري بتقديم مبلغ معين لمدة معينة لأحد العملاء مقابل قيام هذا الأخير بالالتزام بشروط وضمانات معينة ودفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق

عليه وتنوع القروض إلى عدة أنواع: (قروض بدون ضمان، قروض بضمانات مختلفة، قروض بضمان شخصي).

4.1.3 خصم الأوراق التجارية: يعتبر هذا الإجراء من أهم الوظائف في العصر الحديث، وتزداد أهميته بازدياد المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع، فالتاجر يبيع بأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات مستقبلية مقابل مبيعاته، وفي حال احتياجه للمال سيلجأ للبنك ليخصمها له فيحصل التاجر على المبلغ اقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ استحقاق الكمبيالة ويستفيد البنك من سعر الخصم في تاريخ استحقاق الكمبيالة.

5.1.3 الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من استخدامها فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققته من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات التي مولتها.

وهناك وظائف أخرى تتمثل في:

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح اعتماد مستندي.
- القيام بتحصيل مستحقات العملاء من أي مصدر (شيكات، كمبيالات، اذونات، أسهم.....).
- منح الفوائد على الودائع للعملاء.
- التعامل في الأوراق المالية سواء لصالح العملاء أو لصالحه.
- استبدال العملات الوطنية بالأجنبية والعكس.

2.3 أهمية البنوك التجارية:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي: (عاشوري، 2011، صفحة 15)

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط والمدة الملائمة للثنتين.
- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.
- نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية.
- يمكن للمصارف نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود.
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

– تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

3.3 استخدامات البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الاستثمار، والتي تظهر تفاوتاً كبيراً من حيث السيولة وتحقيق الأرباح ومن أجل ذلك فإن البنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزءاً آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية، غير أنها لا تدر ربحاً كبيراً كسندات الخزينة والأوراق التجارية، ثم توزع ما تبقى من أموالها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة ولكنها تدر ربحاً أكبر وفي ما يلي شرح لهذه الاستخدامات: (عاشوري، 2011، صفحة 25)

- الأرصدة النقدية الجاهزة: تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية، يحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وان كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها.
- السندات الحكومية: هي التي تصدرها الدولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل إلى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل خسائر.
- القروض: تمثل القروض مصدر الإيراد الأكبر للبنك، كما تمثل أكبر الاستثمارات جاذبية نظراً لارتفاع نسبة العائد المتولد عنها.
- الاستثمارات ذات العائد المرتفع: تتميز بارتفاع ربحيتها وانخفاض سيولتها إلى أدنى حد ممكن مقارنة بأوجه الاستثمارات السابقة، وهي تأخذ شكل أسهم أو سندات في المؤسسات الصناعية أو التجارية، كما تتميز أيضاً بارتفاع درجة المخاطرة.
- الأصول الثابتة: تمثل الأصول المادية مثل المباني، المعدات..... الخ.

والجدول التالي يلخص أهم عناصر ميزانية البنك التجاري:

الجدول 1: ميزانية البنك التجاري

الأصول	الخصوم
الأرصدة النقدية الجاهزة:	رأس المال:
❖ نقد في الصندوق	❖ رأس المال المدفوع.
❖ أرصدة لدى البنوك الأخرى.	❖ الاحتياطات.
❖ أرصدة سائلة أخرى.	❖ الأرباح المحتجزة.
❖ ملاحظة الأوراق المالية:	الودائع:
❖ سندات الحكومة.	❖ وودائع تحت الطلب.
❖ أسهم وسندات غير حكومية.	❖ وودائع توفير.
القروض:	❖ وودائع لأجل.

<p>❖ قروض قصيرة الأجل.</p> <p>❖ قروض طويلة الأجل.</p> <p>حسابات قيد التحويل</p> <p>أصول ثابتة أخرى</p>	<p>❖ قروض طويلة الأجل:</p> <p>❖ الاقتراض من سوق رأس المال.</p> <p>❖ قروض قصيرة الأجل:</p> <p>❖ الاقتراض من البنوك الأخرى.</p> <p>❖ مصادر تمويل أخرى:</p> <p>❖ تأمينات مختلفة.</p> <p>❖ أرصدة مستحقة الدفع.</p> <p>❖ حسابات دائنة.</p>
--	---

المصدر: (صاحب أبو أحمد، 2008، صفحة 52)

4. ماهية التنمية الاقتصادية:

إن موضوع التنمية الاقتصادية ليس حديثاً، بل هو مكرس منذ فترة من الزمن، ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة من الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1.4 مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد تباينت الآراء ووجهات النظر بالنسبة للعلماء والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية، وكذلك اختلاف التخصصات لهؤلاء، حتى أصبح من الصعب وضع تعريف محدد ودقيق للتنمية الاقتصادية، ومن بين أهم التعريفات التي أعطيت لتنمية الاقتصادية ما يلي:

عرفت التنمية الاقتصادية بأنها "العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي". (مدحت، 2007، صفحة 122)

كما تم تعريفها أيضاً على أنها "عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفأ استخدام ممكن بما يتفق مع أكبر معدل للتنمية، والتقدم الاقتصادي وبما يعود عامة على الشعب بالخير والرفاهية وهي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد". (أحمد محمد، 2013، صفحة 27)

بينما يراها البعض بأنها "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قوته الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية". (خشيب، 2007، صفحة 06)

من خلال هذه التعريفات يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي "نشاط مخطط له يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة و إنتاجية عالية".

الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية هي: (أحمد محمد، 2013، صفحة 14)

- زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية، لأن الغرض الأساسي الذي يدفع الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وتزايد نمو عدد سكانها ولا سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى بزيادة الدخل القومي.
- رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصادياً، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان، وبدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي، فإن هذا قد يحدث فعلاً غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفاً.
- تقليل التفاوت في الدخل في الثروات: هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقاً كبيرة في توزيع المدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين، حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع.
- تعديل التركيب النسبي: هناك أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي، ونعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطراً جسيماً على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي.

- رفع مستوى الحياة: وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجياً عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية.
- 3.4 متطلبات التنمية الاقتصادية:
تحتاج التنمية الاقتصادية لمتطلبات ومستلزمات لضمان تحقيقها وتعتبر النقاط التالية أهمها:
(أحمد محمد، 2013، صفحة 53)

- التراكم الرأسمالي: يعتبر التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية وهو الاستثمار الحقيقي في وسائل الإنتاج الملموسة، وهذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية التي تستخدم لأغراض الاستثمار بدلاً من الاستهلاك.
- الموارد الطبيعية: هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية تكفل استمرار الحياة البشرية، وتراجع الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط، تستطيع بعض الدول تعويض نقص الموارد الطبيعية بفعل التقدم التكنولوجي الذي يمكنها من تطبيق الإحلال أو المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.
- الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية عناصر فعالة في عملية التنمية سواء أكانوا عمالاً أم ريادةيين حيث يعمل العنصر البشري على تراكم رأس المال وتستغل الموارد الطبيعية وتبني السياسة الاقتصادية وتعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.
- التكنولوجيا (التقنية والمعرفة): تعرف التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية وكذلك المعرفة التي تهدف إلى التوصل إلى أساليب جديدة تكون أجدى للمجتمع، ويعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.

5. الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي:

يهتم الاقتصاد الكلي واقتصاديات التنمية بمحددات النمو الاقتصادي، وقد تركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي، وتطورت عدد من الدراسات في العقدين الأخيرين سواء في الجانب النظري أو التطبيقي إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، وفي هذا الجزء من البحث سيتم توضيح طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية.

1.5 أهم مدارس القطاع المصرفي التي تناولت دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية:

المدارس هي المدرسة الهيكلية التي ترى أن أهمية القطاع المصرفي تأتي من خلال قدرته على تعبئة المدخرات وتمهيتها باستثمار، أما الثانية فهي لماكنون وشو "التقيد المالي" والتي تفترض أن القيود المالية والقانونية على الأدوات المالية والمؤسسات المالية هي المعوق الرئيس للتنمية الاقتصادية وتحسين ظروف

المعيشة والدخل في الدول الأقل نمواً، أما المدرسة الثالثة فهي نماذج النمو الداخلي والتي حاولت إبراز الدور المحتمل للوساطة المالية في الدخل والناتج مستعينة بتطور النظرية التحليلية الكلية في نماذج النمو الاقتصادي الحديثة، وفيما يلي شرح لهذه المدارس: (مرام تيسير، 2012، الصفحات 50-53)

1.1.5 المدرسة الهيكلية للتمويل:

منذ الستينات من القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأن هناك أهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي ومن ثم في تحسين الدخل الفردي والقومي، من هنا تركزت معالجة مفكري هذه المدرسة لأهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية وقدمت رؤيتها تبعاً لذلك لإصلاح النظم المالية ونظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضايا التنمية في مثل تلك البلاد بما في ذلك انخفاض مستوى الدخل، فنظام القطاع المصرفي يعمل على تعبئة المدخرات و تركيب رؤوس الأموال ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى محدثة زيادات متتالية في الدخل للمعنيين بالاستثمار بصورة مباشرة والأفراد بشكل غير مباشر من خلال العمل المضاعف وقنوات إعادة التوزيع.

كما تعمل مؤسسات القطاع المصرفي على توسيع المعروض النقدي في كل عملية تمويلية للقطاع الخاص، إنتاجية كانت أو استهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الحقيقي للنقود في المجتمع كأحد مدخلات عملية الإنتاج، إذ وفقاً لبعض مفكري هذه المدرسة فإن الرصيد الحقيقي للنقود لا يقل أثراً عن العمل ورأس المال كعوامل إنتاج في العملية الإنتاجية، وهو ما يعني أن زيادة الرصيد الحقيقي من الوحدات النقدية تعني زيادة طردية في الإنتاج، فإذا كان لرصيد النقود الحقيقية أثره في مستوى الإنتاج فإن نمو الأرصدة الحقيقية للنقود سيتبعه نمو في نفس الاتجاه في الناتج الحقيقي أيضاً، بحيث يعمل ذلك على تحسين الظروف المعيشية للمشاركين في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر أيضاً.

2.1.5 مدرسة التقييد المالي:

تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات القطاع المصرفي على مستوى الدخل وأن تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي تؤثر سلباً وبدرجة عميقة في تكوين رأس المال الوطني ومن ثم التنمية الاقتصادية وما يتبعه من تأثير على مستوى الدخل، هذه النتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية التي تنشأ من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف، أولها التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل ذلك على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار، كذلك الحال بالنسبة لزيادة ورفع متطلبات الاحتياطي النظامية، أما الثانية من التكاليف فهو ما ينشأ عن تخفيض الحجم المثالي للقطاع المصرفي، وهو ما يعني التقليل من حجم المنافسة وزيادة كلفة الحصول على الائتمان، فالأفراد والمؤسسات والشركات التي تعمل

في ظل بيئة تعمل على تقييد الأدوات المالية تواجه بصعوبة الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات ومن تعتمد على التراكم الذاتي لرؤوس الأموال واقتصار رأس المال والدخول نشوء مشكلة حلقة الفقر المفرغة.

3.1.5 مدرسة نماذج النمو الداخلي:

كان للتوجهات الجديدة في التحليل الكلي للنمو، والمحاولة الجريئة لمعالجة محددات النمو في نماذج النمو داخليا وليس كمعطيات أو محددات خارجية أثره أيضا في أسلوب معالجة الوساطة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي، فمثل هذه النماذج برهنت أنه يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مرده العوامل الداخلية وليس بفعل تأثيرات خارجية، وبالتالي فيمكن لتغير التفضيلات والتقنية، وتوزيع الدخل، والتغيرات المؤسسية أثرها الإيجابي في النمو الاقتصادي الداخلي، فالعديد من الاقتصاديين والمهتمين في قضايا النمو الاقتصادي حاولوا إدخال الوساطة المالية كأحد عوامل ومحددات النمو الاقتصادي.

6. الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي:

أظهرت العديد من الدراسات أن التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات وتقييم المشروعات وغيرها، يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي وبالتالي يعزز من فرض النمو الاقتصادي، ومما سبق يمكن عرض لأهم الآراء التي تفسر ذلك أهمها: (مرام تيسير، 2012، الصفحات 54-56)

آراء مؤيدة لأهمية دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية: يعود الاهتمام النظري بالعلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي إلى كتابات Bagehot, 1873 و Schmbeter, 1912 اللذين أكدا على أهمية دور المصارف في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، فبعد أن استبعد الفكر الكلاسيكي فكرة الاكتناز وظهرت أهمية الجهاز المصرفي كأحد أهم المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات، و أيده في ذلك كينز الذي اهتم بإعطاء القطاع المصرفي أهمية كبيرة لما يقوم به من دور مهم في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد.

ويرى شومبيتر أن الخدمات التي يقوم بها القطاع المصرفي بين حشد للمدخرات وتقييم المشروعات وإدارة للمخاطر ومتابعتها جميعها ضرورية لأي نمو اقتصادي لخروج أفراد المجتمع من حالة ضعف الإنتاجية والحافز لديهم إلى تكوين شخصية المنظم القادر ليس فقط على تحسين ظروفه المعيشية بل لتحسين الظروف التنموية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المنظم، مما يعكس الأثر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المصرفية في تحسين مستوى الدخل على مستوى الفرد والمجتمع.

وتعتبر دراسية كل من McKinnon, 1973 و Shaw, 1973 من أولى الدراسات الرائدة التي أكدت على أهمية دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، فقد وجدت أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على النظام المصرفي تقييد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي تقييد النمو

الاقتصادي وتقود إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار، ويرى Shaw 1973 أن النقود ضمن الثروة، واعتبرها وسيلة للدفع ومدخلا إنتاجيا وسيطا في كل القطاعات غير النقدية، بينما اعتبر 1973 Mackinnon النقود إنتاجيا أصيلا وبديلا كاملا لرأس المال، وتظهر النتيجة التي توصلنا إليها متطابقة، فالسياسات التحريرية المتعلقة بالقطاع المصرفي تحفز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية وكمية الاستثمار، من خلال السياسات التي من شأنها التخفيف من وضع قيود على السقف الأعلى لسعر الفائدة والاحتياطات القانونية العالية، والتحفيز لبعض برامج الائتمان التي تسهل من عملية التنمية الاقتصادية. ويعتقد Spellman أن وجود نظام مصرفي متقدم ومصاحب لأدوات مالية وسيطة متطورة، يؤدي إلى آثار مباشرة على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد، وتنعكس في انتقال منحى إمكانات الإنتاج إلى اليمين بسبب التغير في حجم الموارد الكلية أو التحسن في استغلال تلك الموارد بشكل أمثل.

7. الآراء المؤيدة لأهمية تحقيق نمو اقتصادي في تطور القطاع المصرفي:

يعتقد بعض الاقتصاديين ومنهم Robinson أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور المصرفي، كما يرى Gurley and Shaw, 1960,1955 أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية. وهذا يعني أن اتجاه السببية يأتي من الناتج القومي إلى الأصول المالية، وتعتبر دراسة Goldsmith من أهم المساهمات التطبيقية التي دعمت الأساس النظري لدراسات Gurley and Shaw حيث أكد أنه في حوالي 35 دولة نامية ومتقدمة تم بحثها، تتجه المؤشرات المالية بها للزيادة مع نمو الدخل والثروة، بينما فرق Patrick نوعين من التطورات المالية: العرض القائد والطلب التابع، ويشير العرض القائد إلى الظاهرة التي يكون فيها إيجاد المؤسسات المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها استجابة للطلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد، وبالتالي فالتطور في القطاع المصرفي هو جزء من العملية التنموية، كما أن كينز ضمن تحليله للنظرية العامة يفترض وجود سوق منظم وكفاء للنقود، فهو ينحى منحى شومبيتر في هذا الجانب مفترضاً دوراً هاماً للتوازن المالي، وفي توازن السوق النقدي وبالتالي الوصول إلى التوازن العام في الاقتصاد أما دراسة Demetriades and Hussein, 1996 التي تم فيها استخدام نسبة موجودات الودائع ونسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور في القطاع المصرفي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي لست عشرة دولة نامية، فقد تفاوتت نتائج اختبارات السببية بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بين الدول المختلفة، ففي حوالي نصف الدول موضع الدراسة كانت النتائج تشير إلى أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور في القطاع المصرفي. (مرام تيسير، 2012، صفحة 56)

8. الآراء المؤيدة لوجود علاقة سببية بين تمويل القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية:

نظرا لأهمية العلاقة السببية بين القطاع المصرفي والنتائج المحلي والجدل النظري حول ذلك، فقد أصبحت الدراسات التطبيقية مهمة في محاولة لحسم الجدل في اتجاه العلاقة بينهما، ويعتبر Patrick أول من أشار إلى احتمال وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بينهما، وكذلك سميث الذي أوضح صعوبة تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما، فالتطور المالي قد يسرع من إحداث النمو الاقتصادي، بينما قد يكون التطور المالي انعكاسا للنمو الاقتصادي، ولكن يعتقد Mackinnon أنه بالرغم من أن معدل النمو المالي مرتبط إيجابا مع معدل النمو الاقتصادي، فإن التساؤل الذي طرحه Patrick عن اتجاه العلاقة السببية لم يحسم بعد، فأيهما السبب؟ وتعتبر دراسة Gupta أول دراسة تطبيقية استخدمت منهجية الجرانر، لتحديد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ويرى Patrik أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين من القطاع المصرفي إلى النتائج المحلي خلال المرحلة الأولى من التنمية، في حين أن السببية تنجّه من النتائج المحلي إلى القطاع المصرفي خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية، ويشكك بعض الاقتصاديين مثل Lucas في قدرة تأثير القطاع المصرفي على حجم الناتج المحلي، كما أوضحت دراسة Arestis and Demetraides التي استخدمت فيها نسبة الائتمان ونسبة M2 إلى الناتج المحلي كمقياس للتطور في القطاع المصرفي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، واستخدمت دراسة Kul and Khan نموذج VAR المتعدد مع اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلا إلى وجود سببية ثنائية بين القطاع المصرفي ومعدل النمو في الاقتصاد لكل الدول المختارة في الدراسة. وفي دراسة Schich 2002 للتطور للقطاع المصرفي والاستثمار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي استخدمت فيها عددا من المقاييس للتطور المصرفي تشمل إجمالي المطلوبات السائلة والائتمان الخاص ورأسمال سوق الأسهم، وجدا أن هناك علاقة وثيقة بين التطور المصرفي بمقاييسه المختلفة والاستثمار الإجمالي. (مرام تيسير، 2012، صفحة 58)

9. العلاقة المحورية لدور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية:

يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال منحها الائتمان لعملاء لتمويل مشاريعهم وكذلك من خلال عمليات الادخار والاستثمار وكذا تمويل التجارة الخارجية.

1.9 الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الائتمان المصرفي:

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي في حساباتها، ودور هذه البنوك عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها، ويمكن تقسيم عمليات الائتمان المصرفي من حيث طول مدة الائتمان أو من حيث الغرض منه، أو من حيث الضمانات المقدمة، والتقسيم الرئيسي للائتمان المصرفي هو تقسيمه من حيث المدة وحسب طبيعة العملية التي بحاجة إلى التمويل، وينقسم إلى ائتمان قصير الأجل، ومتوسط الأجل، وطويل الأجل، وأساس هذا التقسيم مرتبط بالقصد من الاقتراض، فإذا كان القصد هو تمويل احتياجات تسيير المنشأة وكذلك المعاملات الاستهلاكية وهي احتياجات ومعاملات قصيرة الأجل، فالائتمان هنا يكون قصير الأجل، أما إذا كان القصد من التمويل هو (تلبية احتياجات التجهيز، المعدات والآلات...)، وكلها مجهودات لا تنوي المنشأة بيعها بل استعمالها في الإنتاج اليومي، وهذا يتطلب تمويلا استثماريا ولفترة أطول بكثير من الحالة السابقة، أي تمويلا من هذا النوع لا بد له من موارد ليست مكرسة للاحتياجات الجارية، والائتمان الطويل الأجل هو الذي يستجيب لهذا النوع من التمويل، (عاشوري، 2011، الصفحات 45-48)

2.9 الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال الادخار والاستثمار:

لقد لمست معظم الدول أهمية المدخرات والاستثمار في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستثمارها ومن ثم استمرار تقدم النشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار،¹⁹ تعد المدخرات الوطنية الدعامة الأساسية للاستثمار، لذا عملت الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق وجذب هذه المدخرات وتجميعها لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بما يتفق وأهداف الدولة وبما يعود على المجتمع بالنفع العام، ولقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من القلة من ذوي الدخول الكبيرة ولا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة، من ناحية وبعد أن ضغطت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة من ناحية أخرى، إذ كانت أهمية الادخار أساسا للاستثمار، سواء للفرد أو للدولة وأوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها أشد وضوحا وأكثر إلحاحا في مراحل التنمية والتطور إذ تؤدي المدخرات خدمات جلية للفرد وللدولة،

3.9 الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال تمويل التجارة الخارجية:

الاعتماد المستندي هو من أهم العمليات المستعملة في هذا المجال، وهو تعهد يصدر عن البنك بناء على طلب العميل الذي يدفع مبلغا معيناً مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقاً للشروط المتفق عليها، والاعتماد المستندي يهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال ضمان حق كل طرف من أطراف التعاقد.

ويمكن تلخيص الآلية التي تتم بها عملية الاعتماد المستندي كما يلي: (مرام تيسير، 2012، صفحة 95)

- يتم الاتفاق بين المصدر والمستورد على مواصفات البضاعة وعددها وحجمها وسعرها وطريقة الدفع والشروط الأخرى، و يتم هذا الاتفاق من خلال البريد والزيارات الشخصية.... الخ.
- يقوم المستورد بفتح اعتماد مستندي في البنك الذي يتعامل معه لمصلحة المصدر بالقيمة المتفق عليها، حيث يقوم المستورد بتعبئة فتح طلب الاعتماد الذي يتضمن عدة بنود من أهمها (اسم المستفيد المصدر وعنوانه وعدد ومواصفات البضاعة المتفق عليها وقيمة الاعتماد وغير ذلك من المعلومات الهامة)، ويقوم المستورد أيضا بتقديم الضمانات المطلوبة أو دفع التأمينات اللازمة للبنك المحلي.
- يتصل البنك المحلي بمراسله في الخارج ويبلغه بتفاصيل الاعتماد المستندي وباسم المستفيد وعنوانه، ويقوم البنك المراسل في الخارج بالاتصال بالمستفيد ويبلغه بأنه قد تم فتح اعتماد مستندي باسمه من قبل المستورد و يخبره بتفاصيل هذا الاعتماد.
- يقوم المستفيد بتوفير البضاعة بإنتاجها وتجميعها أو شرائها جاهزة من السوق حسب المواصفات المطلوبة ويقوم بشحنها بالوسيلة المتفق عليها.
- يقدم المستفيد الذي شحن البضاعة مستندات الملكية ومستندات تثبت شحن البضاعة إلى البنك المراسل في الخارج وتسلم قيمة البضاعة المشحونة في البنك.
- يقوم البنك المراسل بإرسال المستندات المطلوبة إلى البنك المحلي وتسجيل قيمة الاعتماد المستند عليه.
- يستلم البنك المحلي مستندات الشحن والملكية ويقوم بالاتصال بالمستورد ليحضر إلى البنك لاستلام المستندات ودفع قيمة البضاعة وإقفال ملف الاعتماد المستندي.
- يقوم المستورد المحلي بالتخليص على البضاعة ودفع الرسوم الجمركية المطلوبة.

- توصلنا في نهاية هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتي تمثل خلاصة هذه البحث وهي كالتالي:
- للبنوك التجارية تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية، وهذا من خلال مساهمتها بطريقة مباشرة في تفعيل الاقتصاد الوطني عن طريق التمويل.
 - تقوم البنوك التجارية بتمويل التنمية الاقتصادية من خلال نوعين من التمويل وكل نوع متعلق بالمشروع المراد تحقيقه، فتقوم بتمويل استثمارات المؤسسات الاقتصادية بقروض طويلة ومتوسطة الأجل وكذلك تمويل الاستغلال بقروض قصيرة الأجل.
 - تساهم البنوك التجارية بطريقة غير مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال عنصر الاستثمار، فهي تقوم بتنفيذ مختلف المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال دراستها وتبيان الجدوى منها، بمعنى آخر هل هذا المشروع الاستثماري سيساهم فعلا بدفع بعجلة التنمية.
 - تزايدت أهمية البنوك التجارية في مجال التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن وذلك بسبب إشراكها في إعداد الدراسات الاقتصادية المالية للمتعاملين معها أثناء إنشاء مشاريعهم بتحديد الحجم التمويلي الأمثل، فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي حاجاته، بحيث لا يترتب عنها نقص في سيولته، فتؤثر بصفة خاصة على المشروع وبصفة عامة على التنمية الاقتصادية.
 - البنوك التجارية لها تأثير كبير على مختلف المؤشرات الاقتصادية إذ تعد من بين أهم العامل الذي تساعد على خلق مناصب شغل وتمويل التجارة الخارجية وكذا تمويل الاستثمارات والادخارات.

التوصيات:

- على ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها يمكن طرح الاقتراحات والتوصيات التالية:
- يجب تفعيل الدور الفعال التي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية والمتمثلة في الوساطة المالية بين فئة المدخرين والمستثمرين، من أجل الوصول إلى التوازن المطلوب، وذلك عن طريق وضع عدة إجراءات واعتبارات سياسية كضرورة منح الاستقلالية للبنوك التجارية والانفتاح على الاقتصاد العالمي من أجل الاحتكاك بالعالم الخارجي.
 - العمل على توفير الأمن للمستثمرين باعتباره شرطا لازما لتوفر الاستثمارات، إذ كلما عازت الاقتصاد من اختلالات فإن ذلك يقلل من نسب الاستثمار في الدولة، وبالتالي نقص التنمية.

- الالتزام أكثر ببرامج الإصلاح الهيكلي وربطها مع البرامج المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي والتشريعي، فحين تتوفر البنية التشريعية والمالية الجيدة لعمل القطاع العام والخاص فإن هذا يشجع الأفراد على إيداع أموالهم لدى البنوك.
- تطوير أنظمة العمليات المصرفية للبنوك التجارية بما يتناسب والأوضاع الجديدة التي تطرأ على الاقتصاد.
- نشر الوعي والتثقيف المصرفي للجمهور بأهمية الادخار والإيداع لدى المصارف مقابل أسعار مجزية، وهذا سيعزز من فرص الاستثمار من خلال عرض النقد المتوفر من زيادة ودائع العملاء
- لا يمكن الحديث عن النمو والتنمية الاقتصادية بدون أن نقوم بتعزيز دور البحث العلمي، حيث يجب تدعيم وتطوير مراكز البحث العلمي داخل سلطة النقد بهدف توفير بيانات ومعلومات تساعد إدارة البنوك التجارية على اتخاذ قراراتها من جهة وتساعد العملاء والمستثمرين في قراراتهم وكذلك تخدم الباحثين المهتمين بالمجال المصرفي.

11. قائمة المراجع:

- 1- أحمد محمد سمير. (2009). الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية. دار المسير.
- 2- إسماعيل برج أحمد محمد. (2013). التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- 3- القوريشي مدحت. (2007). التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات). دار وائل.
- 4- جلال خشيب. (2007). النمو الاقتصادي شبكة الالوكة.
- 5- رضا صاحب أبو أحمد. (2008). إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- 6- سامر جلدة. (2009). البنوك التجارية والتسويق المصرفي. الأردن: دار أسامة.
- 7- شاكر القزويني. (2011). محاضرات في اقتصاد البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية.
- 8- صورية عاشوري. (2011). دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية. جامعة سطيف، معهد العلوم الاقتصادية: رسالة ماجستير.
- 9- ضياء مجيد الموسمي. (2000). الاقتصاد النقدي-المؤسسات النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- 10- عبد القادر عطية. (2003). اتجاهات حديثة في التنمية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 11- مصطفى الفرا مرام تيسير. (2012). دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية. كلية التجارة: الجامعة الإسلامية بغزة.